

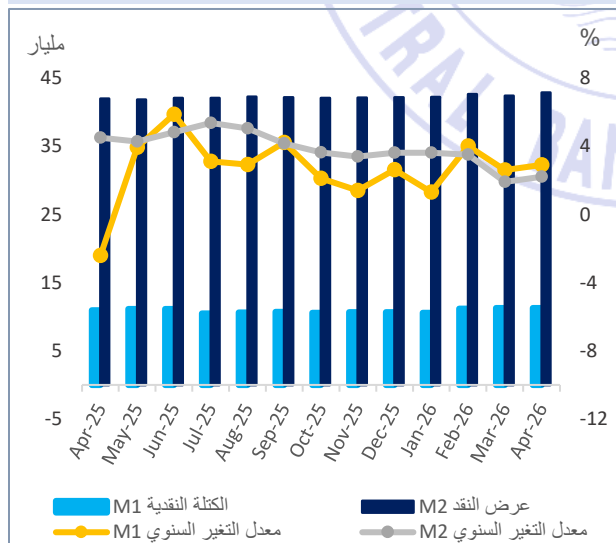
أولاً: التطورات النقدية (عرض النقد)

1. عرض النقد (M1):

ارتفع رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق "الكتلة النقدية" (M1) بنحو 0.31 مليار دينار وبنسبة 2.9% لتبلغ قيمته نحو 11.27 مليار دينار في نهاية أبريل 2026 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 10.96 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

ويعزى الارتفاع في رصيد عرض النقد (M1) كنتيجة لارتفاع رصيد النقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية بقيمة 0.18 مليار دينار وبنسبة 10.5% لتصل قيمته نحو 1.86 مليار دينار، ورصيد الودائع تحت الطلب بالدينار بنحو 0.14 مليار دينار وبنسبة 1.5% لتصل قيمته نحو 9.41 مليارات دينار.

الشكل (1): التغير السنوي في عرض النقد M1 و M2



نشرة موجز

تطورات أبرز المؤشرات النقدية والمصرفية المحلية

أبريل 2026

يستعرض هذا الموجز أبرز التطورات النقدية والمصرفية بدولة الكويت كما في نهاية أبريل 2026 مقارنةً بنهاية الشهر المقابل من العام السابق، ويمكن إيجاز أبرز النتائج فيما يلي:

- ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) بنسبة 2.2% لتبلغ قيمته نحو 42.86 مليار دينار.
- ارتفاع رصيد إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 9.16 مليارات دينار وبنسبة 9.5%.
- ارتفاع رصيد صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية بقيمة 1.65 مليار دينار وبنسبة 10.7%.
- ارتفاع رصيد الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين بقيمة 3.41 مليارات دينار وبنسبة 6.7%.
- ارتفع رصيد إجمالي ودائع المقيمين في البنوك المحلية بنحو 3.76 مليار دينار وبنسبة 7.3%، ومنها ودائع القطاع الخاص "المقيم" التي ارتفعت بنحو 0.75 مليار دينار وبنسبة 1.9%.

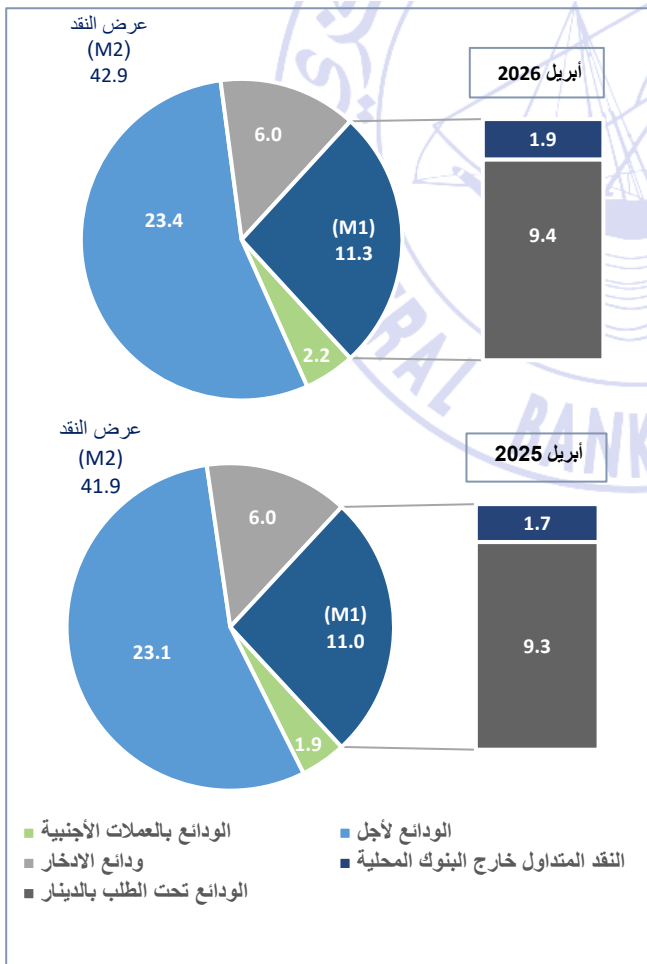
2. عرض النقد (M2):

سجل رصيد عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) ارتفاعاً بقيمة 0.93 مليار دينار وبنسبة 2.2% لتبلغ قيمته نحو 42.86 مليار دينار في نهاية أبريل 2026 مقابل نحو 41.94 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويأتي هذا الارتفاع كنتيجة لارتفاع رصيد كلٍ من شبه النقد (ودائع الادخار بالدينار، والودائع لأجل بالدينار، والودائع بالعملات الأجنبية) بقيمة بلغت نحو 0.61 مليار دينار وبنسبة 2.0%، والكتلة النقدية أو عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) بنحو 0.31 مليار دينار وبنسبة 2.9%.

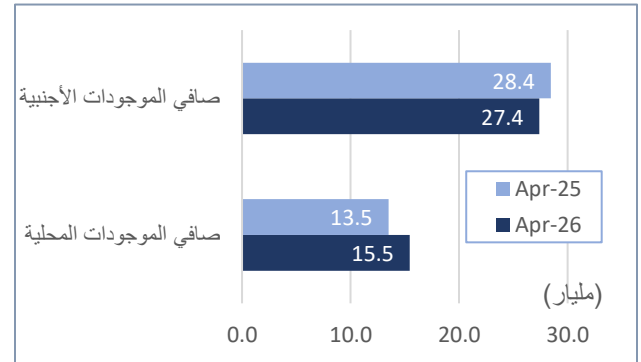
وضمن المسح النقدي المجمع للبنك المركزي والبنوك المحلية، يمكن احتساب عرض النقد (M2) بحسب العوامل المؤثرة فيه، وتتكون هذه العوامل من: أ. صافي الموجودات المحلية (وتشمل صافي مستحقات البنك المركزي والبنوك المحلية على كل من الحكومة والمؤسسات العامة والقطاع الخاص مطروحاً منها ودائع وحسابات الحكومة وأخرى "صافي")، ب. صافي الموجودات الأجنبية في كل من البنك المركزي والبنوك المحلية.

وتشير البيانات ضمن المسح النقدي المجمع إلى أن ارتفاع عرض النقد (M2) في نهاية أبريل 2026 جاء بصفة رئيسية لارتفاع صافي الموجودات المحلية بنحو 1.96 مليار دينار وبنسبة 14.5%، وذلك على الرغم من تراجع صافي الموجودات الأجنبية بنحو 1.03 مليار دينار وبنسبة 3.6% (حيث تراجع صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بنحو 2.68 مليار دينار وبنسبة 20.5%، وارتفع صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بنحو 1.7 مليارات دينار وبنسبة 10.7%).

الشكل (3): التطورات النقدية في مكونات عرض النقد



الشكل (2): العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد M2

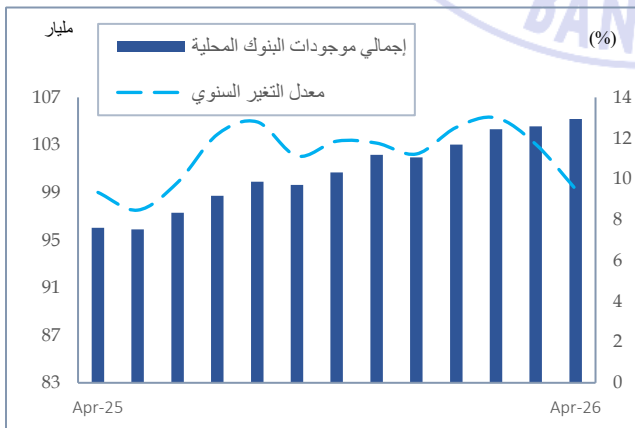


هذا، وتمثل المطالب على القطاع الخاص المكون الرئيسي لموجودات البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها نحو 48.8% من إجمالي هذه الموجودات في نهاية أبريل 2026، مقابل نسبة بلغت نحو 50.4% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. وتأتي الموجودات الأجنبية في المرتبة

التالية بنسبة بلغت نحو 33.3% من إجمالي موجودات البنوك المحلية في نهاية أبريل 2026 مقابل نسبة بلغت نحو 30.6% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

ومن الجدير ذكره أن الارتفاع في رصيد الموجودات الأجنبية جاء أساساً لارتفاع أرصدة كل من قروض للبنوك الأجنبية، والودائع لدى بنوك أجنبية، والتسهيلات الائتمانية لغير المقيمين بنحو 109.7%، و23.0%، و22.3% لكلٍ منهم على الترتيب.

الشكل (4) إجمالي موجودات البنوك المحلية

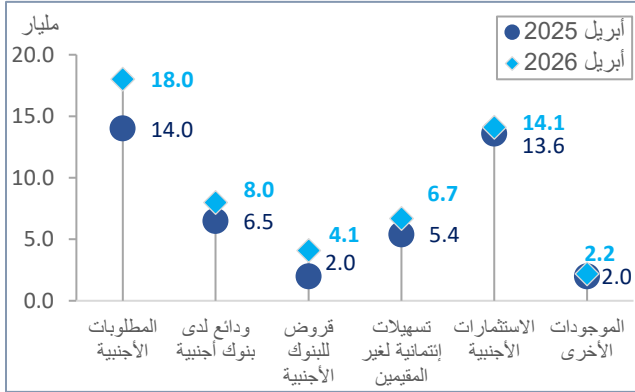


ثانياً: التطورات المصرفية (على مستوى البنوك المحلية وفروعها داخل دولة الكويت)

1. موجودات البنوك المحلية

ارتفع رصيد إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 9.16 مليار دينار ونسبة 9.5% لتبلغ قيمته نحو 105.19 مليار دينار في نهاية أبريل 2026 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 96.03 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى ذلك أساساً لارتفاع أرصدة كل من الموجودات الأجنبية بما يعادل نحو 5.58 مليارات دينار ونسبة 19.0% لتبلغ قيمتها ما يعادل نحو 35.01 مليار دينار، والمطالب على القطاع الخاص بقيمة 2.89 مليار دينار ونسبة 6.0% لتصل إلى نحو 51.32 مليار دينار، والمطالب على الحكومة بقيمة 3.44 مليارات دينار ونسبة 1018.9% لتصل إلى نحو 3.77 مليارات دينار. وجاءت هذه الزيادة الكبيرة نتيجة ارتفاع رصيد أدوات الدين العام بالعملة المحلية والأجنبية وذلك في ضوء إصدار المرسوم بقانون رقم (60) لسنة 2025 في شأن التمويل والسيولة الصادر في 26 مارس 2025.

الشكل (5): مكونات الموجودات والمطلوبات الأجنبية



وقد قابل الارتفاع في الموجودات الأجنبية ارتفاعاً في رصيد المطلوبات الأجنبية بنحو 3.93 مليارات دينار وبنسبة 28.0%، وبذلك ارتفع رصيد صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية بنحو 1.65 مليار دينار وبنسبة 10.7% لتبلغ قيمته نحو 17.04 مليار دينار في نهاية أبريل 2026 مقابل نحو 15.38 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

2. التوزيع القطاعي لأرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين:

31.43 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بارتفاع غالبية القطاعات الاقتصادية، وبصفة أساسية بزيادة أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة كل من العقار والإنشاء (0.71 مليار دينار، وبنسبة 5.4%)، وشراء أوراق مالية "أفراد وشركات ومؤسسات" (0.67 مليار دينار، وبنسبة 16.4%)، والنفط الخام والغاز (0.52 مليار دينار، وبنسبة 30.2%)، والخدمات الأخرى (0.35 مليار دينار، وبنسبة 9.2%)، ومؤسسات مالية غير البنوك (0.35 مليار دينار، وبنسبة 24.4%)، والصناعة (0.19 مليار دينار، وبنسبة 9.0%)، وقروض للبنوك (0.15 مليار دينار، وبنسبة 13.0%)، والخدمات العامة (0.09 مليار دينار، وبنسبة 89.1%)، ومن جانب آخر، تراجعت أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة الزراعة وصيد الأسماك والتجارة بنسبة 11.2%، و8.2% في نهاية أبريل 2026 لكلٍ منهم على الترتيب.

سجلت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين ارتفاعاً بلغت قيمته نحو 3.41 مليارات دينار وبنسبة 6.7% لتصل قيمة إجمالي الرصيد إلى نحو 54.30 مليار دينار في نهاية أبريل 2026 مقابل نحو 50.89 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويشار إلى أن الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، والتسهيلات الائتمانية الشخصية ساهما بنسبة 79.9%، و20.1% من الارتفاع في قيمة أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين على الترتيب. وعلى نحو أكثر تفصيلاً، سجلّ الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، الذي بلغت نسبته نحو 62.9% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين، ارتفاعاً قيمته نحو 2.72 مليار دينار وبنسبة 8.7%، لتبلغ قيمته نحو 34.15 مليار دينار في نهاية أبريل 2026 مقابل نحو

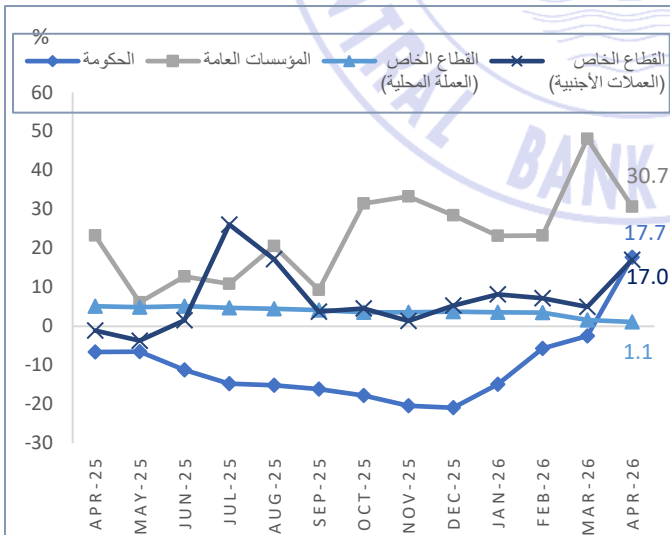
3. أرصدة ودائع المقيمين في البنوك المحلية:

ودائع القطاع الخاص "المقيم" بنحو 0.75 مليار دينار ونسبة 1.9% لتبلغ قيمته 41.01 مليار دينار في نهاية أبريل 2026 مقابل 40.26 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

هذا، وتعد ودائع القطاع الخاص المصدر الأساسي للتمويل في البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها 39.0% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية أبريل 2026. كما بلغت نسبة كل من ودائع المؤسسات العامة وودائع الحكومة نحو 9.1% و4.8% لكلٍ منهما على الترتيب من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية أبريل 2026.

ارتفع رصيد إجمالي ودائع المقيمين بنحو 3.76 مليارات دينار ونسبة 7.3% لتبلغ قيمته نحو 55.65 مليار دينار في نهاية أبريل 2026 مقابل نحو 51.89 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، ويعزى ذلك للارتفاع في رصيد كلٍ من رصيد ودائع المؤسسات العامة بنحو 2.25 مليار دينار ونسبة 30.7% حيث بلغت قيمته 9.57 مليارات دينار في نهاية أبريل 2026 مقابل نحو 7.32 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، ورصيد ودائع الحكومة بنحو 0.76 مليار دينار ونسبة 17.7% لتبلغ قيمته نحو 5.07 مليارات دينار في نهاية أبريل 2026 مقابل نحو 4.31 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

الشكل (7): التغير السنوي بأرصدة الودائع



الشكل (6): تطور أرصدة الودائع

